

رصيد تنموي

مقاربات محلية من سورية

العدد 0: أيلول - كانون الأول 2018





رصيد تنموي: مقاربات محلية من سورية
بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2019
البريد الالكتروني info@developmentassets.org

المحتوى

04	 خلفية
06	 لماذا؟
07	 كيف؟
09	 تفاعلات المشهد التنموي - العوامل / الأطراف
12	 المجتمعات المحلية
19	 الحكومة
22	 القطاع الخاص
26	 الإعلام
29	 ماذا بعد؟

خلفيّة

تُعاني التنمية عادة من فجوة بين البنى المحركة للتنمية (الحوامل التنموية المجتمعية) وآليات وأطر المراقبة والمحاسبة الممكنة، وتزداد أهمية رسم ملامح أولية لهذه الفجوة وبناء ورصد مؤشرات لها ضمن الظروف الحالية، لجهة تحسين عملية التشاركية وعدم إقصاء السوريين، بل ومساعدتهم في إعادة ترتيب تموضعاتهم ضمن جهود تصالحية، ومعالجة التحديات المستمرة في التشكل على طول الطريق.

تأتي المحاولة هنا على بساطتها، لقياس الرصيد التنموي المتشكل من خلال تفاعلات مكتملة أو ممكنة، وذلك من مصادر بيانات متداولة بين أيدينا بشكل يومي، وتحضير مساحات مشتركة لعدد مستمر في التزايد من الحوارات المجتمعية عليها تمتد لتشمل كل الأطراف الفاعلة، من المؤسسات الحكومية وبيروقراطيتها (الإيجابية والسلبية)، والمجتمعات المحلية ورأسمالها المجتمعي (الواعي لنفسه أو قيد التشكل)، والقطاع الخاص كلاعب اقتصادي بمسؤولية اجتماعية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بخبراتها وتحالفاتها التي بنتها ضمن المسموح في ظروف الحرب، والإعلام كأحد الشركاء الأساسيين لرصد الظواهر والفجوات وتطوير أدوات متنوعة لقياسها، وتحديد عناوين ومناطق تدخل تنموية ممكنة ولازمة في كل مرحلة من المراحل. وأخيراً قد تمنح العملية فرصة مقارنة ومقاربة للأوضاع بين المناطق واستعادة التوازن بالحد الأدنى على الأقل من حيث الجهود المجتمعية والدروس المستفادة.

إن عملية تراكم قياس هذا الرصيد التنموي بشكل دوري وتقديمه للأطراف الفاعلة، وفتح مساحات لاستثماره بالشكل الفعال، وإعادة بناء سلاسل القيمة اللازمة له، سيكون مدخل جيد لتحسين بناء الحجج، ونوعية وعناوين الحوارات المحلية والوطنية، والأدلة اللازمة لها. كما سيحسن من متوسط الذكاء المجتمعي للعملية التنموية، متجاوزاً عملية بناء المعرفة الذاتية والانتقال من أنا العارف إلى نحن العارفين، ويخرجنا

من عملية الانتقادات قصيرة الأمد إلى عملية واعية قادرة على المناورة مع المتغيرات السريعة وتجاوز مخاطرها.

كما ستساهم في تعريف بعض المصطلحات التي ستشكل الخطاب التنموي للمجتمع السوري في عملية إعادة التنمية، وستساعد على صياغة واقع اجتماعي أكثر قدرة على التماهي مع تنوعاته، وستؤسس لأنشطة ومبادرات تعتمد الجدوى الاقتصادية المجتمعية، وتعيد تعريف الممول الوطني للعملية التنموية، حتى الوصول إلى مكونات واضحة مترابطة ضمن النظام الإيكولوجي التنموي الوطني.

وهنا بعض العناوين التي برزت من الحوارات المجتمعية وورشات العمل في 2018، علّها تحفز العمل المشترك لتطوير طريقة التفكير بشكل لا خطي يعبد الطريق للتعامل مع النظام الإيكولوجي التنموي الوطني الناشئ مع الوقت، ويحدد مجالات تدخل محددة من الأرض، بشكل يعظم أثر عمل الحوامل التنموية المحلية وطنياً، ويحسن من صياغة السياسات الوطنية المستندة إلى ذك الأثر:

- تفعيل الرأسمال المجتمعي من خلال لجان الأحياء والمراكز المجتمعية ودور مجالس المدن.
- تحفيز الإعلام الإيجابي المبني على المعرفة لرصد أثر المبادرات واستشراف الآفاق
- دراسة جدوى الاقتصاد المجتمعي التنموي للمبادرات والأنشطة والبرامج التنموية.
- تطوير وتشارك معايير الجودة التنموية بين الناشطين والناشطات في العمل المجتمعي وكذلك المجتمعات المحلية.
- تحفيز الرأسمال المجتمعي (من خلال حوامل تنموية جديدة، مثال النساء، المهجرين واللاجئين والمغتربين، المتقاعدين، جرحى الحرب، أطفال الشوارع....).
- بناء الثقة بين العاملين في المؤسسات الحكومية ومجتمعاتهم، وإشراكهم في الحوارات وتعزيز التعاون المشترك.
- تطوير آليات تنسيق جهود المجتمعات المحلية بالإضافة للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية مراكز مجتمعية، شبكات غرضية....).
- تطوير مفهوم الإغاثة التنموية.
- استعادة دور القانون والتوعية القانونية ضمن الرأسمال المجتمعي.
- كيفية تطوير أجنداث محلية/وطنية لتوظيف موارد المنظمات الدولية وليس العكس.
- تعريف الممول الوطني وطرق جذبه للاستثمار المجتمعي.
- تنمية نسوية المجتمع والدولة
- تطوير آليات تعليم جديدة، بنى تحتية للتعليم وتطوير سلاسل القيمة الجديدة، والربط مع احتياجات سوق العمل.



لماذا؟

سنوات طويلة من الحرب السورية بأبعادها الإقليمية والدولية، وضعت الرأسمال المجتمعي السوري وموارده الموزعة في الجغرافيا السورية وخارجها في مواجهة تحديات كبيرة ومركبة، حيث تباينت درجات اختبارها في فترات زمنية متفاوتة، وجغرافيات متنوعة، طالت كل الرأسمال المجتمعي في الخارطة السورية وأبعد من ذلك في الشتات. فتراكمت من خلالها تحديات سنوات الحرب، مضافة إلى تحديات قديمة قبل الحرب أيضاً.

أسس كل ذلك لواقع اجتماعي مختلف وذو تعقيد عالي، ولكن بقيت المرونة المجتمعية التي أبدتها المجتمعات المحلية السورية، إحدى العوامل الحاسمة للنجاة في هذه الحرب الطويلة، ويتم التعويل عليها لتجاوز مرحلة لعبة الانتظار الجديدة، عبر عملية إعادة التنمية كمحرك أساسي لصياغة واقع اجتماعي أقل تعقيداً وأكثر قدرة على التفاعل مع محيطه، في عملية طويلة الأمد، ممهدة لازمة وملزمة لعملية إعادة الإعمار بأوجهها المتنوعة، ليس لجهة جني المكاسب بل لتقليل المخاطر المتأتية عنها في حال حدثت أو لم تحدث.

وفي محاولة لفهم واقع إعادة التنمية في سورية واستشراف مآلاتها يأتي هذا المنتج ليحاول ربط بعض المؤشرات وتقديمها كمصدر مفتوح ومُتاح، علّه يكون مفيداً في خلق وتنسيق معرفة بين المهتمين تمكنهم من العمل معاً انطلاقاً من أرضية معرفية مفتوحة وقابلة للتطور. يتم رصد هذه المؤشرات والآراء بشكل دوري يساعد على رؤية أوضح لتمكين السوريين من خيارات أكثر.

يسعى "رصيد تنموي" لرصد علاقات وأطراف الجهود التنموية وتفاعلاتها وثقلها في مقابل التكاليف الباهظة المادية والمعنوية التي يدفعها السوريون اليوم وفي كل مكان.



كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة هنا تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أولية، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 160 ناشطاً وناشطة موزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية.
- متابعة لمصادر إعلامية متنوعة.
- المعرفة المتأتية من بعض ورشات العمل التفاعلية التنموية في 2018.

تم توجيه استمارة حول التفاعلات التنموية في المجتمعات المحلية إلى 160 من الناشطين والناشطات المجتمعيين خلال شهر نوفمبر 2018. توزعت العينة في مختلف المناطق في محاولة لتغطية الجغرافيا السورية حيث تم توزيع العينة اعتماداً على آخر مسح رسمي لحالة السكان في 2014 مع مقارنة على الواقع الحالي. يعمل حوالي نصف الناشطين في مناطق ليست مراكز محافظات. بلغت نسبة الاناث 55% من حجم العينة، وتوزعت أعمار الناشطين بين 17 و61 سنة، وكان معدل الأعمار 30.2. كان أكثر من 83% من الناشطين قد أتموا المرحلة الجامعية على الأقل، وثلثي العينة لم يكونوا قد تزوجوا بعد.

توزعت طبيعة عمل الأفراد المشاركين في العينة: ثلثهم في القطاع الأهلي، وأكثر من ربعهم مستقلون أو أصحاب عمل خاص، وربع آخر انقسموا ما بين موظفي قطاع عام وخاص، وآخرين لا يعملون شكلوا حوالي 15% من العينة.

وقد أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت، وهنا اعتمدت الإجابات على المعرفة الذاتية والظروف المعاشة في الفترة الزمنية المحددة، وبالتالي فهي متغيرة من مرحلة لأخرى ضمن ظروف الأزمة المتغيرة بشكل آني.

كما تم جمع بيانات حول الجمعيات التي رخصت في عام 2018 ومجال عملها من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً خلال العام 2018. وكذلك الأمر حول بيانات الشركات الجديدة المسجلة في عام 2018، واستخلصت بيانات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها، كذلك جمعت بيانات حول تصريحات ومتابعات عمل الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والجريدة الرسمية، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمستوى الحكومي والجغرافي في الثلث الأخير من عام 2018. على صعيد متصل، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 18 مصدر إعلامي رئيسي في القطاع الخاص خلال الثلث الأخير من عام 2018، وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق وما إذا كانت مواداً توثيقية أم مطلبية. روعي في هذا التقرير نقل البيانات بصيغة إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. وتجدر الإشارة إلى أن صغر حجم عينة المواد الحكومية والإعلامية قد يحد من الإفادة منهما في التحليلات الإحصائية. كذلك فإن وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.



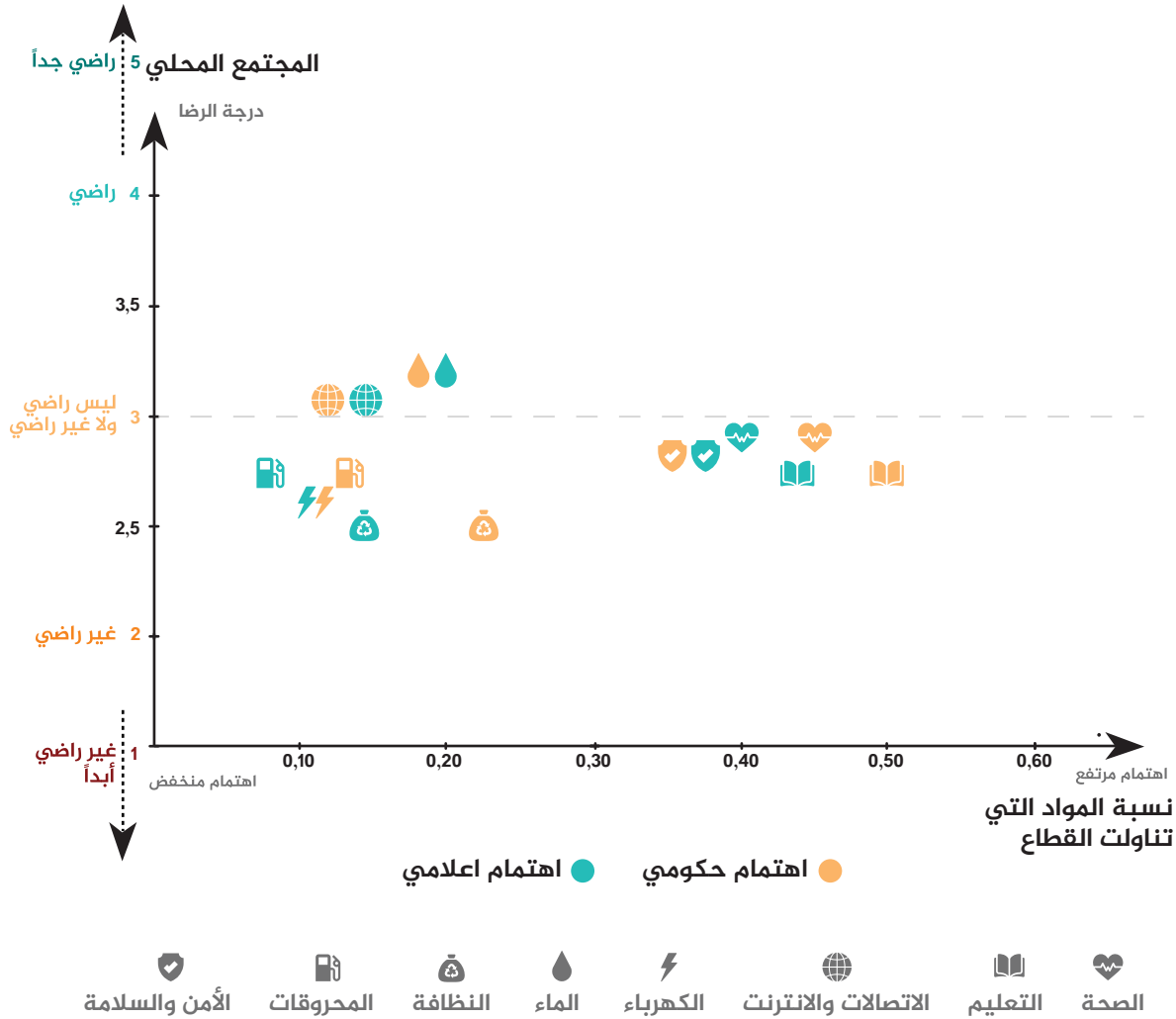
تفاعلات المشهد التنموي: العوامل / الأطراف

تأخذ عملية تحضير الحوارات بين الأطراف الفاعلة في العملية التنموية جزءاً مهماً من بناء الديناميات اللازمة لاستمرارها، كذلك فإن تزويد تلك الحوارات بموارد وبيانات بسيطة تساعد في بناء الحجج والبراهين حول جملة من الأسئلة والمواضيع التي تجعل الحوار أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات مجتمعاتنا، وتعزز عملية استكشاف الموارد المتاحة في المحيط وعند كل طرف مساهم في تلك العملية، وتحويل الموارد إلى رأسمال مجتمعي ومعرفة تفتح مساحات لاستثماره في تحسين نوعية الحياة اليومية بشكل نسبي، مقارنة بما هي عليه اليوم في عملية إعادة التنمية.

مثلاً، بالنظر إلى مستوى الرضا المحلي ومقارنته قطاعياً بمدى الاهتمام الحكومي والإعلامي، يتبين أن بعض القطاعات لاقت اهتماماً يتناسب مع الحاجة المحلية (التي يعبر عنها انخفاض الرضا)، بينما لم تلق قطاعات أخرى ذات الاهتمام. على سبيل المثال، هناك حالة عدم رضا تجاه الخدمات التعليمية والأمن والسلامة، وقد لاقى هذان الجانبان اهتماماً في التوجهات الحكومية والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية. على النقيض من ذلك، فإن نقص الرضا عن الكهرباء والمحروقات والنظافة لم يلق اهتماماً عالياً لدى الجهات الحكومية والإعلامية. من ناحية أخرى، على الرغم من حالة الرضا المتوسطة حول قطاع الصحة، إلا أنه كان أحد القطاعات التي لاقت اهتماماً حكومياً وإعلامياً بارزاً. وتبقى عملية توفر الخدمة أو عدمها الأساس، ولكن التركيز الشعبي (وحالة الرضا وعدمه) تأتت من طريقة التنظيم والتواصل في إيصال الخدمة، أكثر من غياب الخدمة أو ضعف تقديمها فقط.

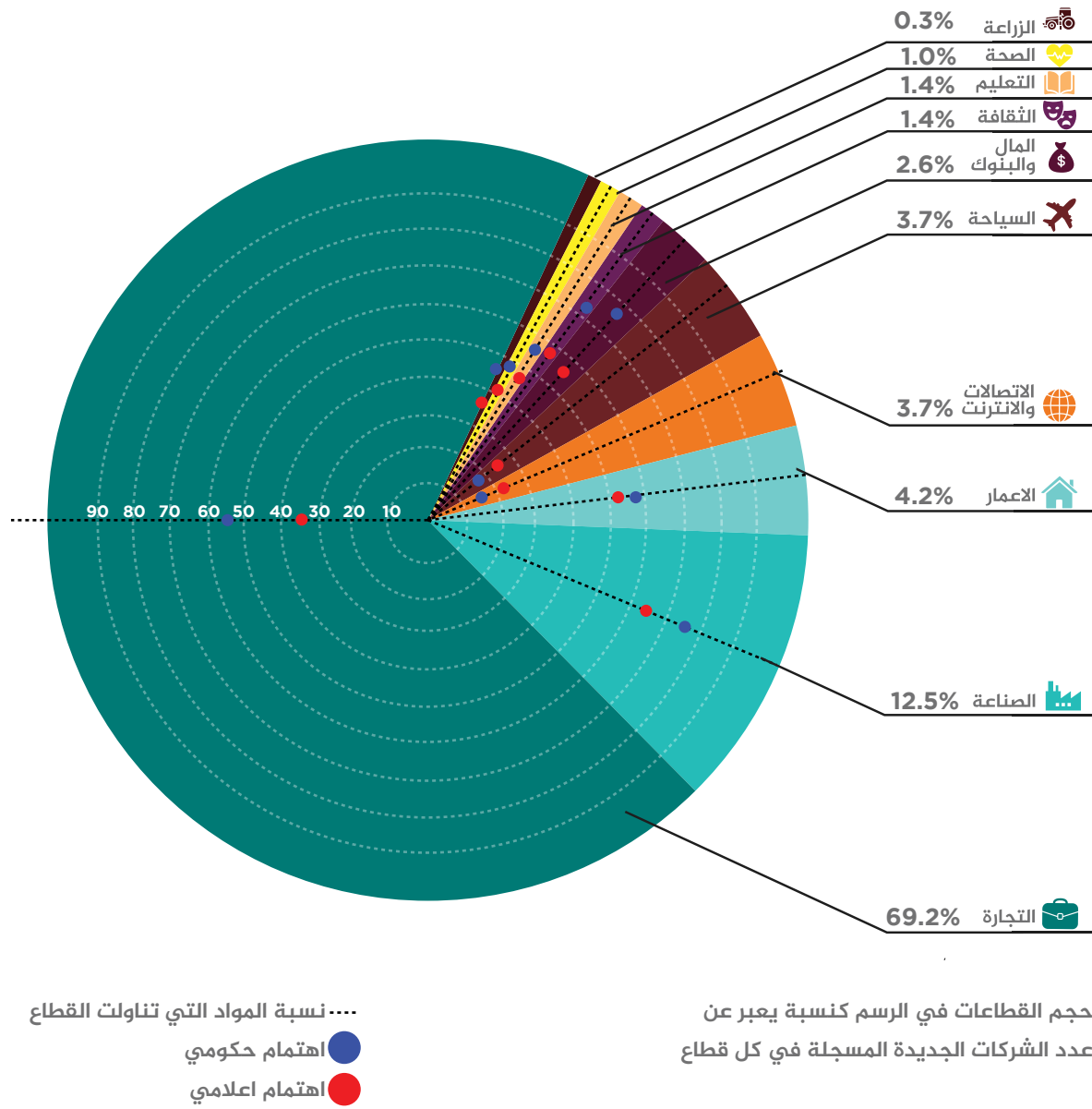
لكن من غير الواضح ما إذا كان التوافق العالي بين الاهتمام الحكومي والإعلامي مجرد مصادفة، وبالتالي تحديد من هو المحفز لوصل النقاط بين الأطراف الفاعلة حول المشكلة والحل، فهل هي تغطية إعلامية متأخرة للمشكلة بعد ظهورها، أو عملية فعالة في تحديد واستشراف ملامح المشكلة قبل حصولها. وهذا موضوع بحث آخر لتصويب علاقة الإعلام مع الأطراف الأساسية في العملية التنموية وتأثيره في رصد الاحتياجات

والتحديات، وإضاعة الجهود الإيجابية، وتحسين الدور المجتمعي في عملية المراقبة والمساءلة المجتمعية لسياسات التنمية من جهة، ولغاية تقويم الحلول ونجاحاتها من جهة أخرى، وكذلك تفعيل أدوار الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة وتعظيم أثرها التشاركي.

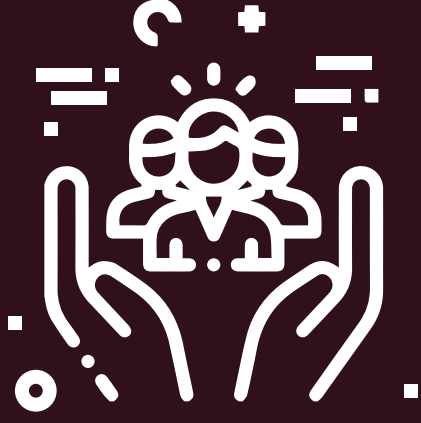


شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي

أما عند مقارنة القطاعات التي استقطبت المستثمرين لإنشاء شركات جديدة مع مدى الاهتمام الحكومي والإعلامي بهذه القطاعات، يبدو أن القطاع التجاري (البيع بالجملة والتجزئة) والذي نال الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة قد نال اهتماماً إعلامياً كبيراً مع اهتمام حكومي أقل بعض الشيء. كذلك نالت قطاعات الصناعة والإعمار والمال والبنوك حصة كبيرة نسبياً من الشركات الجديدة قابلها اهتمام حكومي وإعلامي بارزين. بالمقابل، لم تحظ قطاعات الاتصالات والسياحة بتجاوب حكومي كبير، على الرغم من اهتمام القطاع الخاص بهذين القطاعين.



شكل 2: الشركات الخاصة الجديدة مقارنة بالاهتمام الحكومي والإعلامي



المجتمعات المحلية

أجري مسح مع ناشطين وناشطات محليين حول مسائل الخدمات والمشاركة وآفاق التنمية انطلاقاً من فكرة أن الجهود المجتمعية المحلية للسكان وتفاعلاتهم والعلاقات القائمة فيما بينهم هي المساهم الأساسي في تشكيل الرأس مال المجتمعي بأنواعه، ولها أثر كبير في دفع عملية إعادة التنمية وتحضيرها وتنفيذها محلياً من خلال استثمار هذا الرأس مال، وأن تفهم المجتمعات المحلية لأدوارها وكيفية تعبيرها عن بُناها التنظيمية هي مسألة أساسية في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة من خلال تعزيز فكرة المراكز المحلي والمنعكس الوطني.

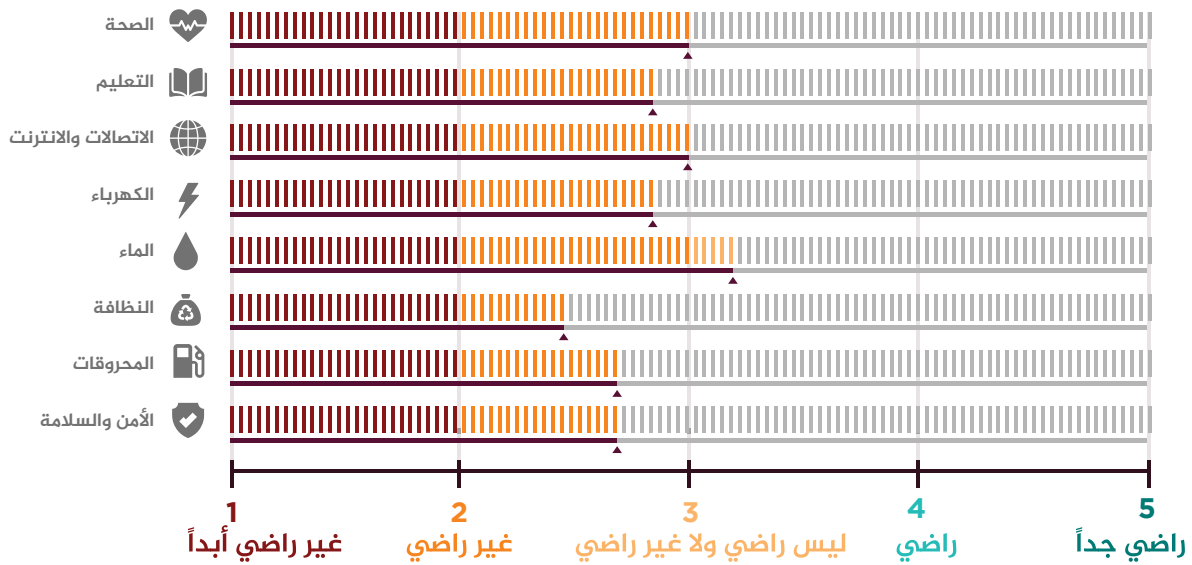
كما ذكر في المنهجية، تعتمد المعلومات الواردة في هذا الفصل على استمارة حول التفاعلات التنموية في المجتمعات المحلية تم إرسالها إلى 160 من الناشطين والناشطات المجتمعيين خلال شهر نوفمبر 2018. وقد توزعت هذه العينة في مختلف المناطق في محاولة لتغطية الجغرافيا السورية. يجدر التنويه هنا أن المعدلات على مستوى سورية وعلى مستوى المحافظات تخفي الاختلافات بين المدن وداخل المدن إلى حد كبير.

واقع الخدمات

الرضا عن الخدمات

لم يكن واقع الخدمات مثالياً لكن تبين أن معدل الرضا عن المياه 3.2 كان الأعلى بين معدلات الرضا مع علاقة طردية بين كون الناشط من سكان مراكز المحافظات والرضا عن المياه. جاءت الصحة والاتصالات والانترنت بعد المياه بمعدل الرضا فبلغ معدلها حوالي 3.0. لكن، وبشكل مفاجئ، هناك علاقة عكسية لمعدل الرضا عن الاتصالات مع كون الناشطين من سكان مراكز المحافظات.

الرضا عن المحروقات والأمن السلامة لم يتجاوز 2.8، أما معدل التعليم فقد تطابق مع الرضا عن الكهرباء فبلغا 2.7 وتبين وجود علاقة طردية في الرضا عن الكهرباء والمياه وكذلك الرضا عن الكهرباء والمحروقات. وكانت النظافة في أدنى المعدلات بالنسبة لرضا الناشطين.



شكل 3: مدى رضا المجيبين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم

تبين لنا أن معدلات الرضا عن الخدمات كانت الأخفض في محافظات القنيطرة وحماة والرققة والأعلى في دمشق وادلب، كما أن الفئة العمرية فوق 40 سنة كان رضاها الأعلى بين الأعمار وخاصة في خدمتي الصحة والاتصالات، ولم يسجل تباين يذكر في اجابات الذكور والاناث، أو المتزوجين والعازبين في الرضا عن الخدمات، وتبقى النتائج مبنية على حجم العينة وضمن فترة زمنية محددة، حيث نعلم سرعة تغير الآراء حسب الظروف المحيطة والديناميات العسكرية والسياسية في بعض المناطق، وأحياناً أخرى تكون نسبية بما مرت به تلك المناطق سابقاً، وهذا يحتاج إلى بحث أعمق لنتمكن من المقارنة بشكل فعال.

المحافظة	دمشق	ادلب	طرطوس	الحسكة	ريف دمشق	السويداء	حمص	اللاذقية	حلب	درعا	دير الزور	الرققة	حماة	القنيطرة	سورية
الصحة	3.1	3.8	3.2	2.9	3.2	3.3	3.1	3.3	3.1	2.7	1.9	2.3	2.3	3	3
التعليم	3	3.5	2.7	2.6	2.6	3	2.7	2.7	2.9	2.9	2.3	1.8	2.2	2	2.7
الاتصالات والانترنت	3.1	3.9	1.8	3.8	2.9	2.6	3.1	3	3	2.1	3.4	3	3	2.5	3
الكهرباء	3.6	2.5	3.8	2.6	2.4	2.8	2.4	2.7	2.6	1.8	4.1	2	2	1	2.7
الماء	3.9	2.9	4.2	3.8	3	2.8	3.6	3.4	3.5	3.2	3.3	2.8	1.9	2	3.2
النظافة	3.2	2.7	2.3	2.7	2.4	2.9	2.3	1.9	2.6	2.6	1.8	2.5	2.6	1	2.5
المحروقات	3.3	2.7	3	2.5	3.1	2.9	2.4	3.3	2.5	3.5	3	3	2.1	2.5	2.8
الأمن والسلامة	3.6	3.5	3.8	3.7	3.6	2.7	3.4	2.6	2.2	3.3	2.1	1.5	1.7	2.5	2.8

1 غير راضي أبداً 2 غير راضي 3 ليس راضي ولا غير راضي 4 راضي 5 راضي جداً

شكل 4: مدى رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم

حاجات التحسين

بالنسبة للصحة، رأى أكثر من ثلثي الناشطين أنَّ جودة الخدمة بحاجة لتحسين، وقال البعض أنَّ هناك عمليات استغلال تجري في بعض المناطق. كما رأى ثلث الأشخاص أنَّ كلفة الخدمة تحتاج للتحسين. واشتكى بعض الناشطين من ارتفاع أسعار المشافي الخاصة وعدم توافر مشافي أو مستوصفات مجانية خاصة في الرقة.

أما في التعليم فقد رأى حوالي 80% من الناشطين أنَّ جودة التعليم بحاجة للتحسين، وخاصة ما يتعلق بزيادة الأعداد في القاعات الدراسية وانتشار ظاهرة الاعتماد على الدروس الخصوصية. كما رأى ثلث الناشطين أنَّ أولوية التحسين هي لمزودي الخدمة، وعلق بعضهم حول ضرورة تأهيل العاملين في السلك التربوي بشكل أكبر.

في الاتصالات والانترنت رأى ثلثي الناشطين أنَّ جودة الخدمات بحاجة لتحسين، وثلثهم فقط اعتقد أنَّ كلفة الخدمة مرتفعة. وفيما يخص الكهرباء فقد ركز نصف الناشطين على مسألة جودة الخدمة، واشتكى بعضهم من عدم تجاوز التيار الكهربائي أكثر من 130 فولت في مناطق في درعا مثلاً. أعاد حوالي نصف الناشطين التأكيد على أنَّ الحصول على الخدمة بحاجة للتحسين، وجاء في الملاحظات أنَّ هناك مناطق ليس فيها كهرباء في درعا. وبالنسبة لكلفة الخدمة فقد أكد ثلثهم أنَّ الفواتير تكون مرتفعة في بعض الأحيان بدون مبررات معقولة. وفي مناطق أخرى قال الناشطون أنَّ هناك تفاوتاً بأسعار الأمبيرات بين مزود خدمة وآخر.

وعن المياه تحدّث بعض الناشطون في مناطق مثل ريف دمشق والرقة عن عدم وصول الخدمة إليهم. وقد أشار ثلث هؤلاء إلى أهمية تحسين الحصول على الخدمة. فيما أكد أكثر من نصف الناشطين على أولوية التفكير بجودة الخدمة بحد ذاتها، وأكد بعضهم أنهم واجهوا مشاكل صحية تسببت في أمراض مختلفة في مناطق مختلفة في دير الزور. في النضافة أشار حوالي نصف الناشطين إلى أنَّ جودة الخدمة والحصول عليها أمور يجب تحسينها، وقالوا أنَّ هناك إهمالاً لبعض المناطق من حيث النظافة وعدم تأمين حاويات نظافة، كما تحدّثوا عن غياب ثقافة الاهتمام بالنظافة العامة محلياً.

أما المحروقات فقد اشتكى أكثر من نصف الناشطين من ارتفاع كلفتها، وحوالي ثلثهم اشتكى أيضاً من قلة توافرها وخاصة في بدايات فصل الشتاء بالتوازي مع سوء جودتها، كما طالب بعضهم بالعدالة في توزيع المحروقات. وفي الأمن والسلامة فقد أكد نصف الناشطين أنَّ الحصول على الخدمة بحاجة لتحسين، واشتكى بعضهم من انتشار السلاح العشوائي وانفلات أمني في بعض المناطق وغياب المحاسبة للتجاوزات.

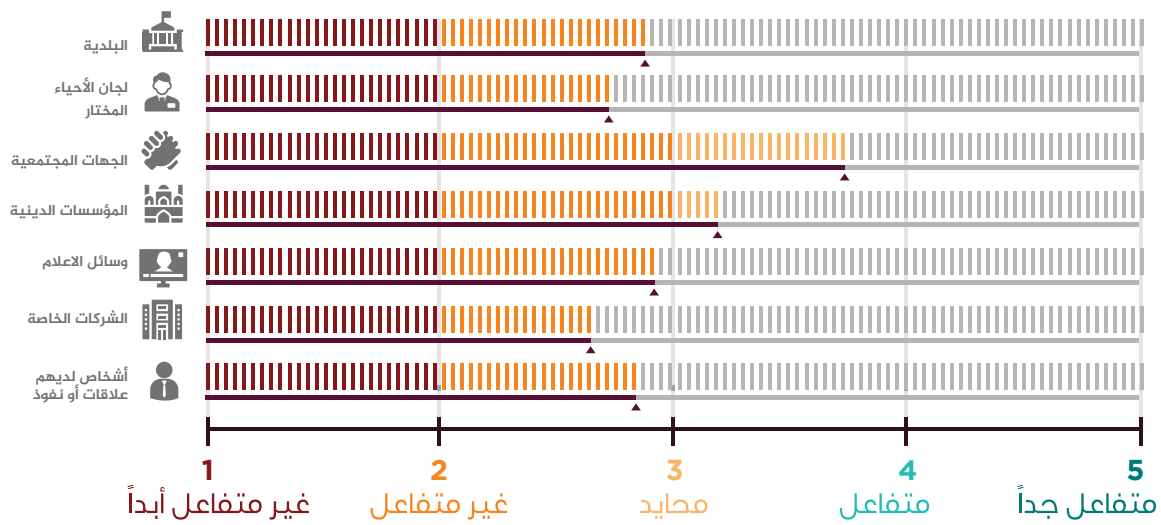
المشاركة والتفاعل المجتمعي

اهتم هذا القسم بتجارب الناشطين في التفاعلات بين الجهات المحلية والحكومية والسكان في مناطقهم. في تفاعل البلديات مع احتياجات المجتمع المحلي كان معدل التفاعل 2.9، أما بالنسبة للمختار ولجان الأحياء فقد بقي المعدل عند 2.7 أي أنها تميل إلى أن تكون غير متفاعلة بحسب الناشطين. لكنَّ تفاعل الجمعيات الأهلية بحسب الناشطين كان أعلى فقد بلغ معدّله 3.7، لحقه تفاعل المؤسسات الدينية بمعدل 3.1 مع علاقة

واضحة بين تفاعل الجمعيات والمؤسسات الدينية، ورُبما يفسّر ذلك بطبيعة كثير من الجمعيات الأهلية وخلفياتها الدينية.

أما تفاعل وسائل الاعلام مع احتياجات المجتمع المحلي فقد كان بالنسبة للناشطين عند معدّل 3.0، مسجلاً علاقة طردية مع تفاعل البلدية. وكان معدل الاعلام متقدماً على معدّل تفاعل الشركات الخاصة الذي بلغ 2.6. وبلغ معدل تفاعل الأشخاص ذوي العلاقات أو النفوذ مع الاحتياجات المحلية 2.9، ويبدو أن هؤلاء الأشخاص أكثر تفاعلاً في المناطق التي تتفاعل فيها لجان الأحياء والمختار مع الحاجات المحلية.

أما تفاعل المجتمع المحلي بحدّ ذاته مع الأنشطة المجتمعية والمدنية القائمة في مناطق الناشطين فقد كان معدل التفاعل 3.6. وبسؤال الناشطين عما إذا دعي أحد يعرفونه للقاءات مع لجنة الحي أو غيرها خلال الستة أشهر الماضية فقد أجاب حوالي ثلثهم فقط بالإيجاب، ويُذكر أن الفترة التي سبقت وصول الاستمارة إليهم كانت فترة انتخابات الادارة المحلية بالأساس .



شكل 5: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي

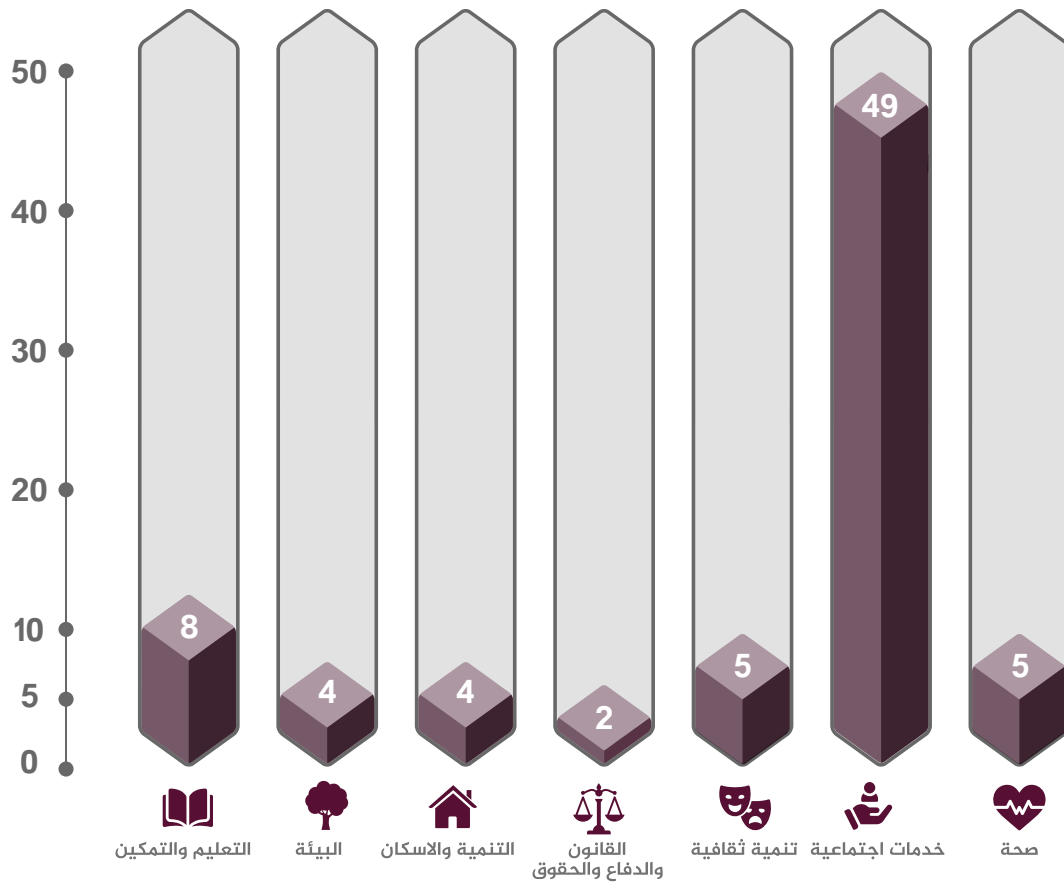
الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

اهتم هذا المحور بآراء الناشطين حول التعاون والاستقلالية بين الجهات المجتمعية والممولين في مناطقهم، إضافة للتفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي كعمل قائم بحدّ ذاته. وكان معدل تعاون الجهات المجتمعية والانسانية بين بعضها البعض في مناطق الناشطين هو 3.0¹. وسجّلت علاقة طردية بين معدل تعاون هذه الجمعيات واستجابتها للاحتياجات المحلية.

¹ على مقياس متدرّج: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري من 5 إلى 1

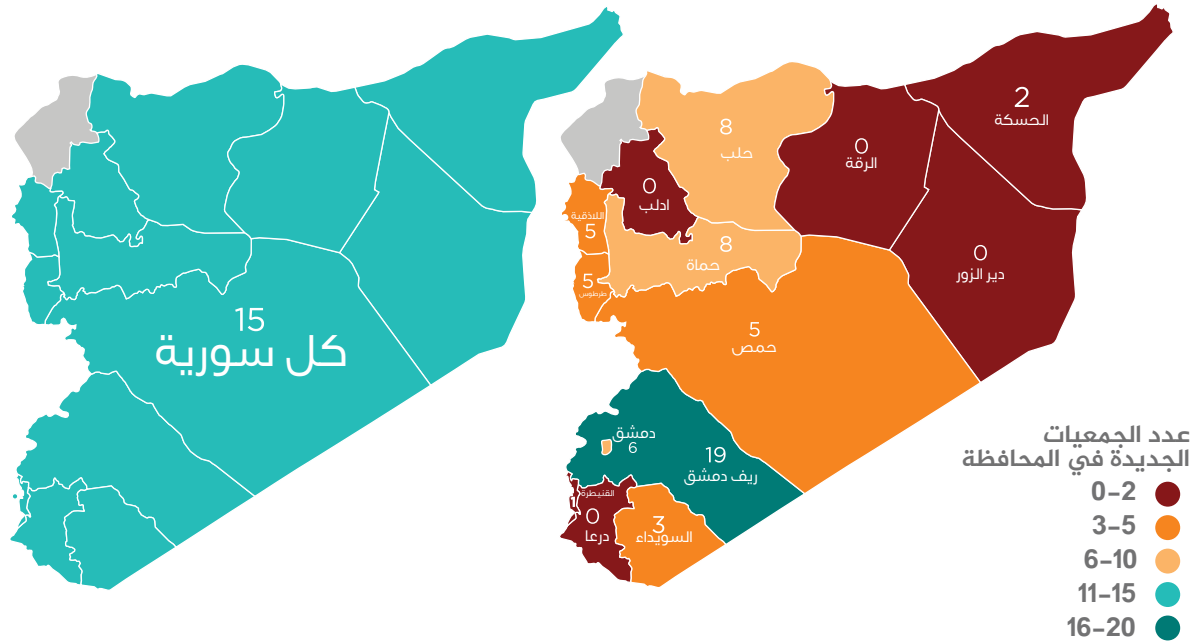
وإذا ما كانت الجهات الممولة تعطي استقلالية لعمل هذه الجهات المجتمعية على الأرض فقد اعتقد الناشطون أن معدل الاستقلالية 2.6² أي أنها تميل إلى أن تكون غير مستقلة عن الجهات الممولة. كما تبين وجود علاقة بين معدل الاستقلالية في عمل الجمعيات عن الممولين وتفاعل الجهات المجتمعية مع الحاجات المحليّة

وبخصوص التفاعل الرسمي مع المجتمع الأهلي والعمل المجتمعي كما يراه الناشطون في مناطقهم، فقد بلغ معدله 3.2³. وفي مراجعة طلبات تراخيص الجمعيات والمؤسسات في الجريدة الرسمية خلال 2018 والتي ينظمها القانون 93 لسنة 1958 وتعديلاته فقد تبين: الموافقة على ترخيص 77 جمعية ومؤسسة غلب عليها التخصص في الخدمات الاجتماعية بشكل بارز وتم رفض 51 أخرى لأسباب غير معروفة.



شكل 6: توزيع قطاعات عمل الجمعيات المرخصة في عام 2018

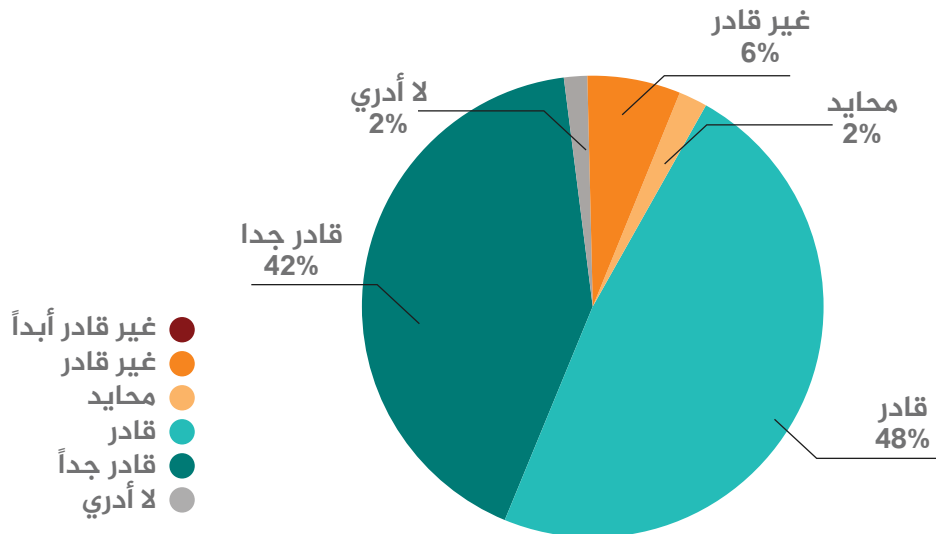
² على مقياس متدرج: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري من 5 إلى 1
³ في مقياس تدرج كالتالي: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري من 5 إلى 1



شكل 7: توزيع جغرافيا نشاط الجمعيات المرخصة في عام 2018

مستقبل وآفاق التنمية

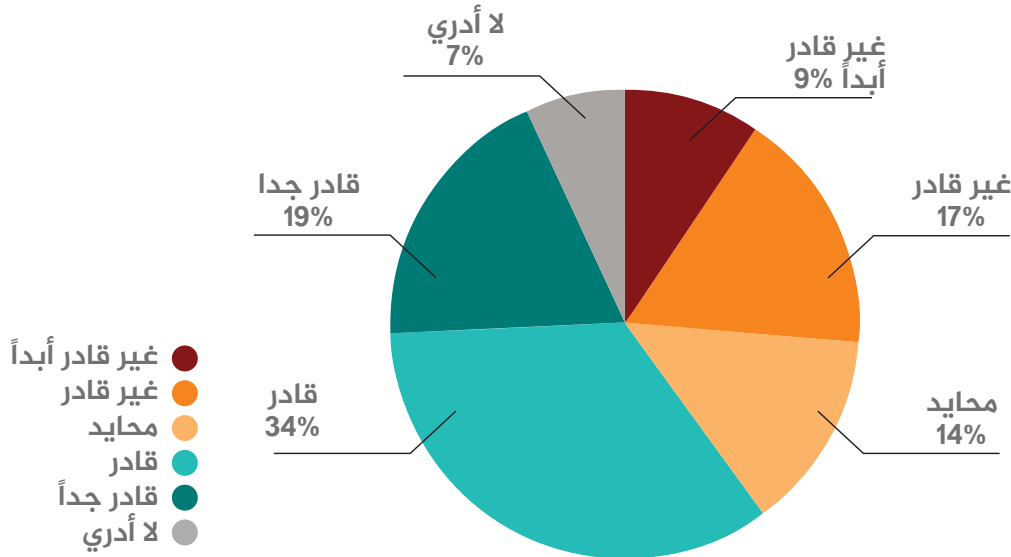
في محاولة لمعرفة مدى اعتقاد الناشطين بقدرة المجتمع الأهلي على التأثير في عملية التنمية في سورية، كان المعدل 4.3 أي في المنتصف تقريباً بين قادر وقادر جداً، ويشير هذا إلى مستوى عالٍ من الثقة بدور المجتمع الأهلي. ولوحظت علاقة واضحة بين هذا الاعتقاد ومع من يعتقدون بتفاعل مجتمعاتهم المحلية مع الأنشطة المجتمعية القائمة بالفعل. وقد قال بعض الناشطون أنّ هناك حاجة للانطلاق من الاحتياجات المحلية، وتحويل التنمية لتكون جزءاً من الثقافة المحلية وليس مجرد وصفات جاهزة، وضرورة فتح مساحات أوسع للعمل المجتمعي.



شكل 8: إيمان الناشطين بقدرة المجتمع الأهلي على التأثير في التنمية

كان هناك أيضاً معدلاً متقدماً في التفاؤل بمستقبل التنمية في سورية، فبلغ 3.9⁴ مع علاقة طردية مع من يعتقدون بقدرة المجتمع الأهلي على التأثير في العملية التنموية. لكن بعض الناشطين أشاروا أيضاً إلى أن العملية بحاجة لتكامل عناصر مختلفة للتخضير للمرحلة المقبلة، وتحتاج بدء تشبيك حقيقي لدعم المناطق الفقيرة بالخبرات التنموية، وأهمية اشراك القطاع الخاص بشكل أكبر.

وكان معدل إيمان الناشطين بقدرة الانتخابات عموماً على التأثير في عملية التنمية في سورية 3.4⁵ مع ملاحظات متعددة متعلقة بضرورة التكامل القطاعي في العمل التنموي، والحد من البيروقراطية، وممارسة الرقابة. ودعا الناشطون إلى عدم ربط العملية التنموية بالقرار السياسي والتدخلات الأمنية، والمركزية الشديدة، وقالوا أن هناك حاجة ملحة اليوم للتخطيط الجيد والاستراتيجي لتكون العملية مستقلة عن رغبة الممولين الدوليين وأكثر مواءمة مع المتطلبات المحلية.



شكل 9: إيمان الناشطين بقدرة الانتخابات على التأثير في العملية التنموية

⁴ في مقياس تدرج كالتالي: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري من 5 إلى 1
⁵ على مقياس تدرج كالتالي: قادرة جداً - قادرة - محايد - غير قادرة - غير قادرة أبداً - لا أدري من 5 إلى 1

الحكومة



المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة قائمة على مراجعة للتشريعات والمراسيم والقرارات الحكومية خلال سنة 2018 وفقاً للجريدة الرسمية ورصد التطبيقات الحكومية وتوزعها خلال الثلث الأخير من العام اعتماداً على الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا).

أبرز التوجهات الحكومية من خلال التشريعات والقرارات

عملت الحكومة خلال سنة 2018 على إعادة تنظيم الهيكل الحكومي جزئياً فصدر قانون تنظيم وزارة الأوقاف الجديد الذي أثار جدلاً واسعاً. كما أقرّ مجلس الشعب قانون وزارة التنمية الإدارية والذي أثّرت حوله كثير من النقاشات ضمن المجلس. أيضاً تم إقرار قانون معاوني الوزراء، وأُجري تعديلين حكوميين في بداية ونهاية العام طالا ثلث أعضاء الوزارة على الأقل، وقد تضمّن التعديل الثاني إلغاء وزارة المصالحة الوطنية التي أوجدت في 2012، لتحلّ محلها هيئة المصالحة الوطنية. وصدر مرسوم العفو العام المتعلق بالفرار العسكري والتخلّف والاحتياط في خدمة العلم في شهر أكتوبر.

كما صدر خلال العام القانون رقم 10 الخاص بالمناطق التنظيمية وجواز إحداثها والذي عدّل المرسوم 66 لعام 2012. وقد أثار هذا القانون كثيراً من الجدل حوله واعتبرته بعض الدول انتزاعاً لملاكيات اللاجئين السوريين، ما دفع الحكومة لإصدار توضيحات مختلفة وتعديل القانون وبعض التفاصيل المرتبطة به مثل الموافقات الأمنية على الوكالات العقارية.

شهد العام 2018 انتخابات الإدارة المحلية أيضاً والتي تعذر تنفيذها منذ 7 سنوات وتنافس أكثر من 40 ألف مرشح على 18478 مقعد. وقد انحصرت المنافسة في بعض المناطق بقوائم الوحدة الوطنية التي يقودها حزب البعث وحلفاؤه دون منافسة تذكر. وقد كان لافتاً هنا جهود المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في

التوعية حول قانون الإدارة المحلية وحث المواطنين والمواطنات على الترشح والمشاركة في الانتخابات وذلك من خلال حملات مناصرة تنوعت أدواتها من ورشات عمل إلى مقابلات وحملات إعلامية في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي .

تركيز العمل الحكومي

خلال الثلث الأخير من عام 2018، كان أكبر تركيز للتطبيقات الحكومية حول الصناعة. وعلى مدار السنة تجلّى الاهتمام بالقطاع الصناعي بقرارات مختلفة تضمنت تقديم تسهيلات ومزايا للمستثمرين وإعفاء المكلفين من الغرامات والرسوم في المدن الصناعية. وجاءت الثقافة تالياً في تركيز العمل الحكومي وتركزت الفعاليات المتعلقة بها على مستويي الوزارات والمديريات وكانت معظم التطبيقات المتعلقة بها متفاعلة مع الأحداث اليومية.

شغلت مواضيع الإعمار حيزاً بارزاً من التطبيقات الحكومية خاصة على المستوى الوزاري. وكان محور الاعمار قد أخذ حيزاً واسعاً من القرارات الحكومية لسنة 2018 ومنها رفع ضريبة الاعمار وقانون خاص بالانقراض والقانون 10 الخاص بالمناطق التنظيمية وتعديلاته، إضافة لإصدار نظام جديد لاستثمار المناطق الصناعية والحرفية. وتم منح عدة شركات رخص لتوليد الكهرباء، واعتبرت مئات العقارات في مناطق مختلفة ذات نفع عام لتنفيذ مشاريع خدمية. صدر أيضاً نظام جديد لنقابة مقاولي الإنشاءات وتعليمات لتكوين الوثائق العقارية المتضررة، وإنشاء حرم حول نبع الفيحة بريف دمشق، وحلول محافظة دمشق محل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك.

محور المال والبنوك شغل حوالي نصف الموضوعات، وتركز أغلبها في دمشق. تضمنت القرارات المتعلقة على مدار العام اعتمادات ضريبية جديدة على وسائل النقل، وقرارات متعلقة بالدفع والتحويل الإلكتروني وزيادة الرسوم القنصلية ورواتب المدنيين والعسكريين وتعديل نسب الرسوم الجمركية، وإحداث مديريات الدين العام وإدارة المخاطر. وتلا ذلك التطبيقات الحكومية المتعلقة بالجمعيات والعمل الأهلي في عمل المديريات. خلال العام، صدرت عدة قرارات متعلقة منها إحداث مكتب لمكافحة التسوّل والتشرد وبرنامج دعم الخريجين الجدد، وتوفير حق الاكتتاب على سيارة سياحية واحدة لجرحى القوات المسلحة. كما سجل رفض وزارة الشؤون الاجتماعية لطلبات تعديل أنظمة داخلية لجمعيات وغيرها.

وتضمنت التطبيقات موضوعات متعلقة بالتعليم، فقد تم افتتاح درجات ماجستير ودكتوراه جديدة في جامعات دمشق وطرطوس ودرجات اجازة في بعض الجامعات الخاصة ورفع بعض الرسوم الجامعية. حلت الصحة بعد ذلك في التطبيقات الحكومية حيث جرت تعديلات على كلف الخدمات الطبية في المشافي الحكومية وأحدثت هيئة عامة لمشفى حمص الوطني وأنشئت هيئة عامة صحية وتدريبية لمشفى الأطفال في طرطوس.

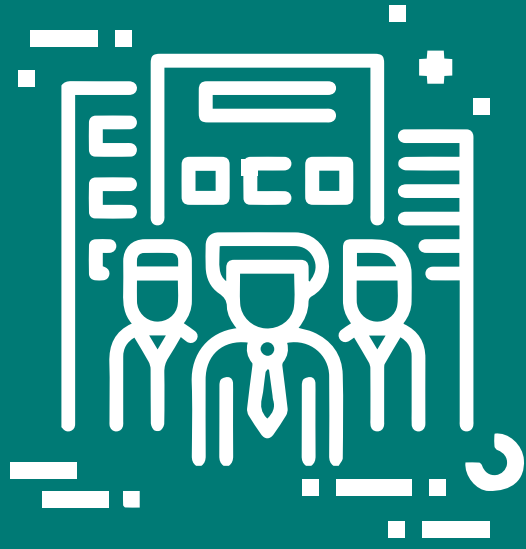
ووردت الموضوعات المتعلقة بالإدارة المحلية في ثلث المواد التي تضمنت تطبيقات حكومية. خلال عام 2018، تم حل وتشكيل مجالس عدّة في المحافظات. وفي الثلث الأخير أجريت انتخابات الادارة المحلية مترافقة مع إحداث بلديات جديدة وقوانين للحراج والمحميات. وسجّل تعاون بين محافظتي دمشق وريفها لاستثمار معارض بيع السيارات بالدوير، وتم اعفاء مشركي المياه في مناطق كانت خارج سيطرة الحكومة من كافة الرسوم والغرامات. حلت التجارة بعد ذلك من ناحية عدد التطبيقات، حيث صدرت قوانين مختلفة لترخيص شركات طيران وعقود استخراج فوسفات مع شركات روسية في تدمر وعقود استثمار لحقول مع إيران. كما شهد العام رفع الرسوم الجمركية وتصديق اتفاقيات إعادة الجدولة للقروض الائتمانية الهندية.

ولم تحظ السياحة والخدمات مثل الكهرباء والمياه والنظافة والمحروقات والاتصالات بنصيب كبير من تغطية التطبيقات الحكومية في الثلث الأخير من السنة ولا من التوجهات الحكومية خلال السنة على مستوى القرارات والقوانين. وتم بقانون مدّ المياه الاقليمية 12 ميلاً باتجاه البحر والجرف القاري حتى 200 ميل بحري.

كما صدرت بعض القرارات في الشؤون القانونية والحكومية خلال السنة تضمنت إحداث محاكم مدنية وجنائية نيابة عامة ودوائر تحقيق لجرائم المعلوماتية والاتصالات، بالإضافة إلى تعديلات بقوانين الارهاب وإعادة تحديد اللائحة المحلية للأشخاص والكيانات الارهابية وتعديل أنظمة عمل بعض الهيئات الحكومية وإقرار عفو عام للعسكريين. وتم حل حزب سياسي كان مرخصاً وافتتاح قنصليات فخرية بروسيا وتصديق معاهدات صداقة وتعاون مع جمهورية اوسيتيا الجنوبية واتفاقية تجارية ولجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي مع أبخازيا. كما جرت المصادقة على اتفاقية تقديم المساعدة في حادث وقوع نووي والتبليغ المبكر عنه.

اهتمامات المستويات الحكومية

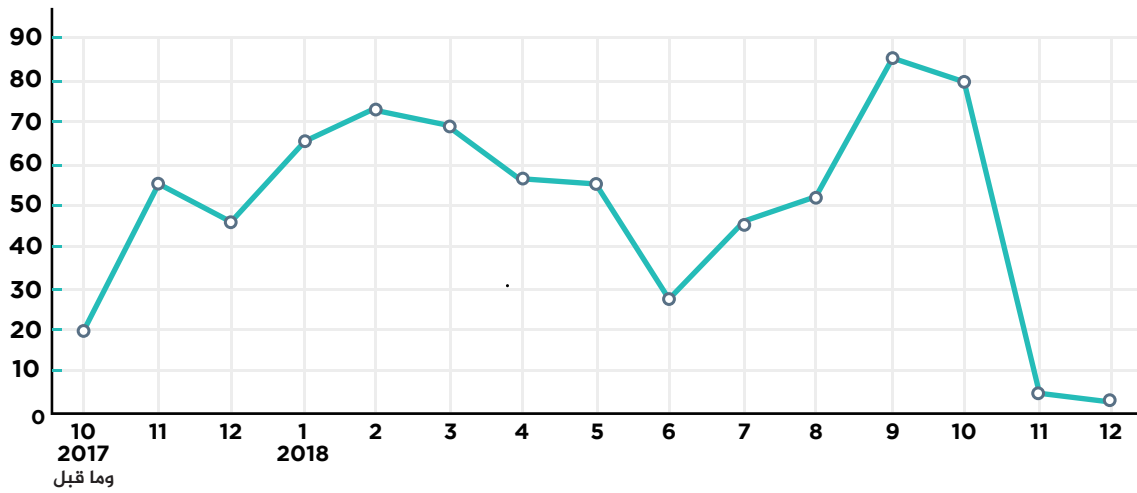
تباين اهتمام المستويات الحكومية بالقطاعات والخدمات وانقسمت معظم التطبيقات بين الوزارات ومديرياتها. كان المستوى الوزاري الأكثر اهتماماً بالصناعة والإعمار والثقافة ومستوى المديريات كان اهتمامه غير بعيد في موضوعات الصناعة والثقافة والتعليم والجمعيات. وفي نوع التطبيقات التي تمّت مراجعتها في الثلث الأخير فقد غلبت الفعاليات العمل الحكومي، وتلتها الخطط وأخيراً حُلّت التصريحات اليومية حول قضايا خدمية. وكان نصيب محافظة دمشق الأكبر من تغطية هذه التطبيقات الحكومية، وتلاها دير الزور وطرطوس وحمص.



القطاع الخاص

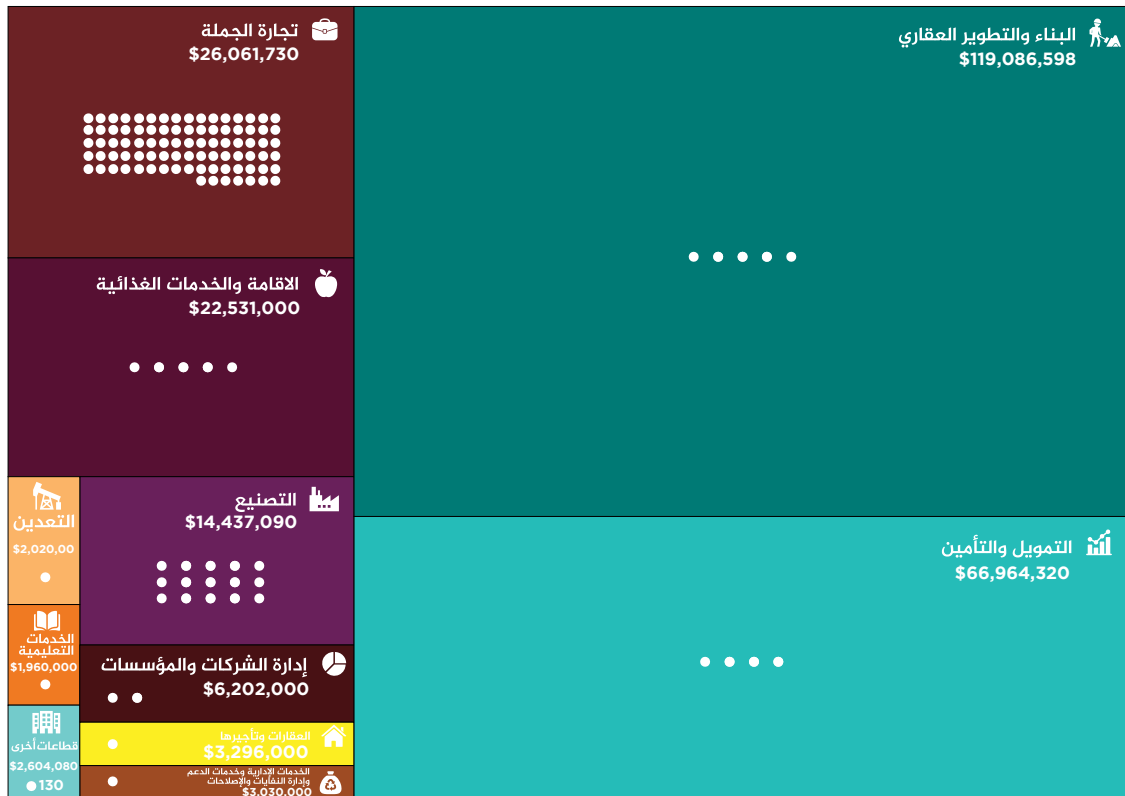
البيانات المقدمة هنا تستند بشكل أساسي إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية لعام 2018. خلال عام 2018، سجّل ما يزيد عن 700 شركة، بمجموع رساميل مودعة تقدر بأكثر من 250 مليون دولار أمريكي. لكن لا بد من لفت الانتباه إلى أن هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. كذلك يجب التأكيد أن هذه الاستثمارات هي الاستثمارات في الشركات الجديدة المسجلة، ولا تتضمن الاستثمارات في الشركات الموجودة أصلاً.

يقتضي التنويه هنا أن بعض هذه الشركات كانت قد سجلت في الشهور الأخيرة من عام 2017، ولكنها أعلنت في أعداد الجريدة الرسمية الصادرة في الشهور الأولى من عام 2018، وكذلك الأمر بالنسبة للشركات التي أسست في الشهور الأخيرة من عام 2018، فالعديد منها ليس متضمناً هنا كونه لم ينشر في الجريدة الرسمية خلال نفس العام. بالمجمل، فإن الإحصاءات المقدمة هنا تعبر عن الشركات التي تم الإعلان عن تسجيلها في عام 2018. كما أن هناك بعض الشركات القديمة ضمن هذا الرقم قد أعادت توفيق أوضاعها لتتوافق مع أحكام قانون الشركات رقم 29 لعام 2011.



شكل 10: الرخص المعلنة في عام 2018 حسب تاريخ التسجيل

تندرج أكثر من 90% من الشركات المسجلة في عام 2018 تحت فئة الشركات محدودة المسؤولية. وسجلت حوالي 50 شركة كشركات مساهمة مغفلة خاصة، فيما سجلت عدد محدود كشركات مساهمة مغفلة عامة أو مساهمة مغفلة قابضة خاصة



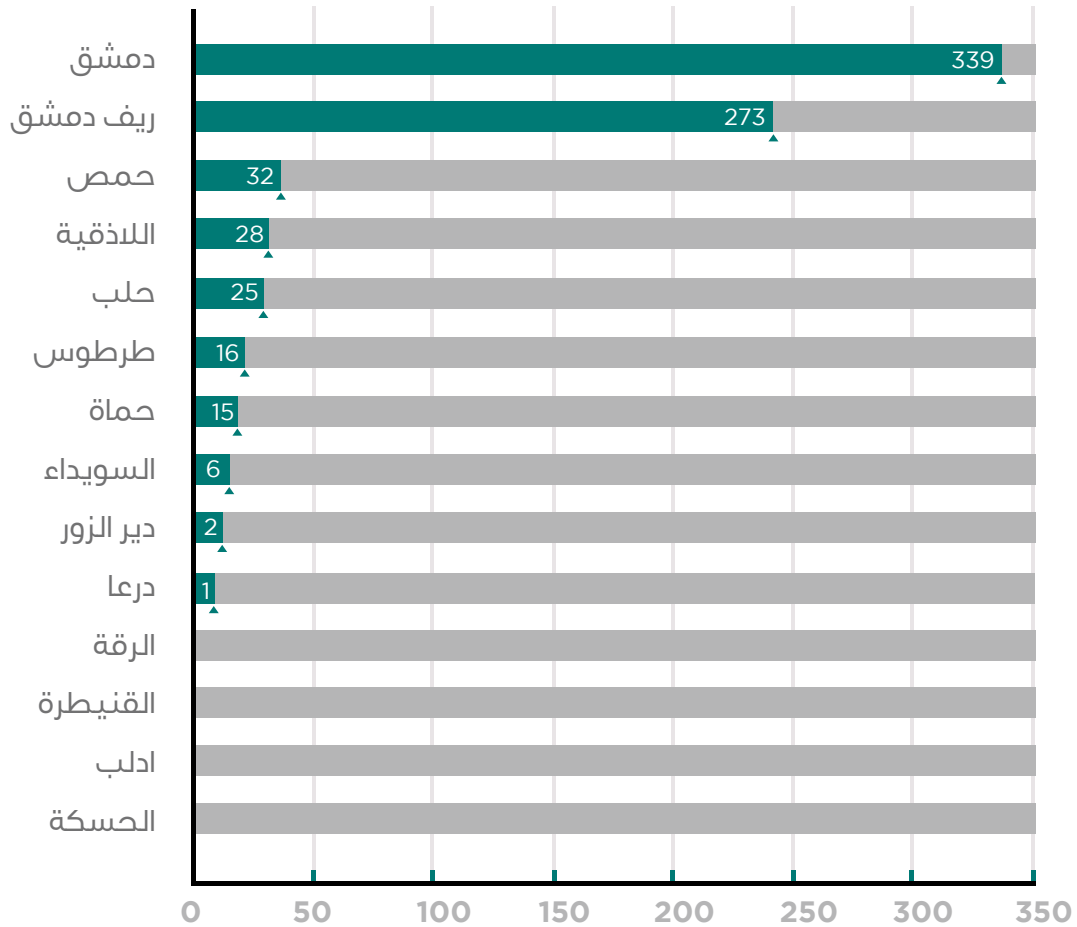
شكل 11: الشركات المسجلة في عام 2018 حسب رأس المال المستثمر

عدد الشركات في قطاع 5 شركات

حجم القطاعات في الرسم يعبر عن رأس المال المستثمر بالدولار في كل قطاع

يلي قطاع تجارة التجزئة من حيث العدد قطاع الصناعة. تأسس ما يقارب من 80 شركة ذات أنشطة صناعية . قطاعياً، مثلت شركات تجارة الجملة ما يقارب 60% من الشركات الجديدة المسجلة. رأسمال هذه الشركات زاد على 60 ألف دولار أمريكي لكل شركة وسطياً. تغيب شركات تجارة التجزئة، أي المحال التجارية، عن هذه الإحصاءات نظراً لأن فتح هذه المحال لا يتطلب تأسيس شركات، إنما يكتفى أصحابها برخصة تجارية.

يبدو من حجم هذه الشركات أن معظمها ورش صناعية صغيرة ومتوسطة. هناك أخبار عن بداية التعافي الصناعي في محافظة حلب، وقدر عدد المنشآت الصناعية الفعالة في مدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب حوالي 500 شركة بنهاية شهر آب 2018. من ناحية أخرى، سجل ما يقارب 40 شركة خاصة في مجال الخدمات المهنية والعلمية والتقنية. كانت شركات التطوير العقاري والإقامة (الفندقة) والتمويل والتأمين هي الأكثر من حيث رأس المال. أسس في عام 2018 ما يربو على عشرين شركة بناء وتطوير عقاري بمعدل رأس مال يزيد عن 4 ملايين دولار للشركة، فضلاً عن ثمان شركات أخرى تختص بإدارة العقارات.

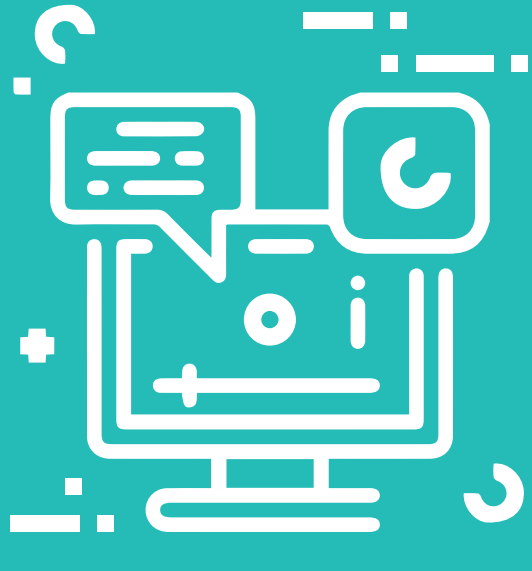


شكل 12: عدد الشركات المسجلة عام 2018 حسب المحافظة

جغرافياً، سجلت معظم الشركات الجديدة في محافظتي دمشق وريف دمشق. وسجل بضع عشرات فقط من الشركات في كل من محافظات حمص واللاذقية وحلب وطرطوس وحماة. قد يشير هذا إلى مركزية عالية فيما يتعلق بالاستثمار وخاصة الاستثمار الرسمي أو المسجل. بالمقابل، من الوارد أن العديد من الشركات التي تسجل في العاصمة وريفها تعمل في نطاق جغرافي أوسع أو ربما تسجل في دمشق لأسباب لوجستية ليس إلا، لكن التحقق من هذه الظاهرة يتطلب بحثاً آخر.

تضمن الاستثمار في الشركات الجديدة شركاء أجنب في واحدة من كل عشر شركات تقريباً. ساهم الشركاء اللبنانيون بحوالي 70 شركة، معظمها شركات تجارة جملة، لكن المساهمة الأهم لهم كانت في قطاع التمويل والتأمين. يلي هؤلاء الشركاء الأردنيون الذين ساهموا في 10 شركات، فيما ساهم الروس والإيرانيون في 8 و6 شركات فقط على التوالي، معظمها شركات تجارية صغيرة.

الاعلام السوري الخاص



خلال الثلث الأخير من 2018 تمت دراسة 18 وسيلة إعلامية سورية خاصة متنوّعة الاتجاهات والتموضعات مما يجري في سورية، وأجري مسح للمواد الاعلامية التي اختصّت بالحديث عن التنمية وما يتعلق بها من محاور في هذه الوسائل.

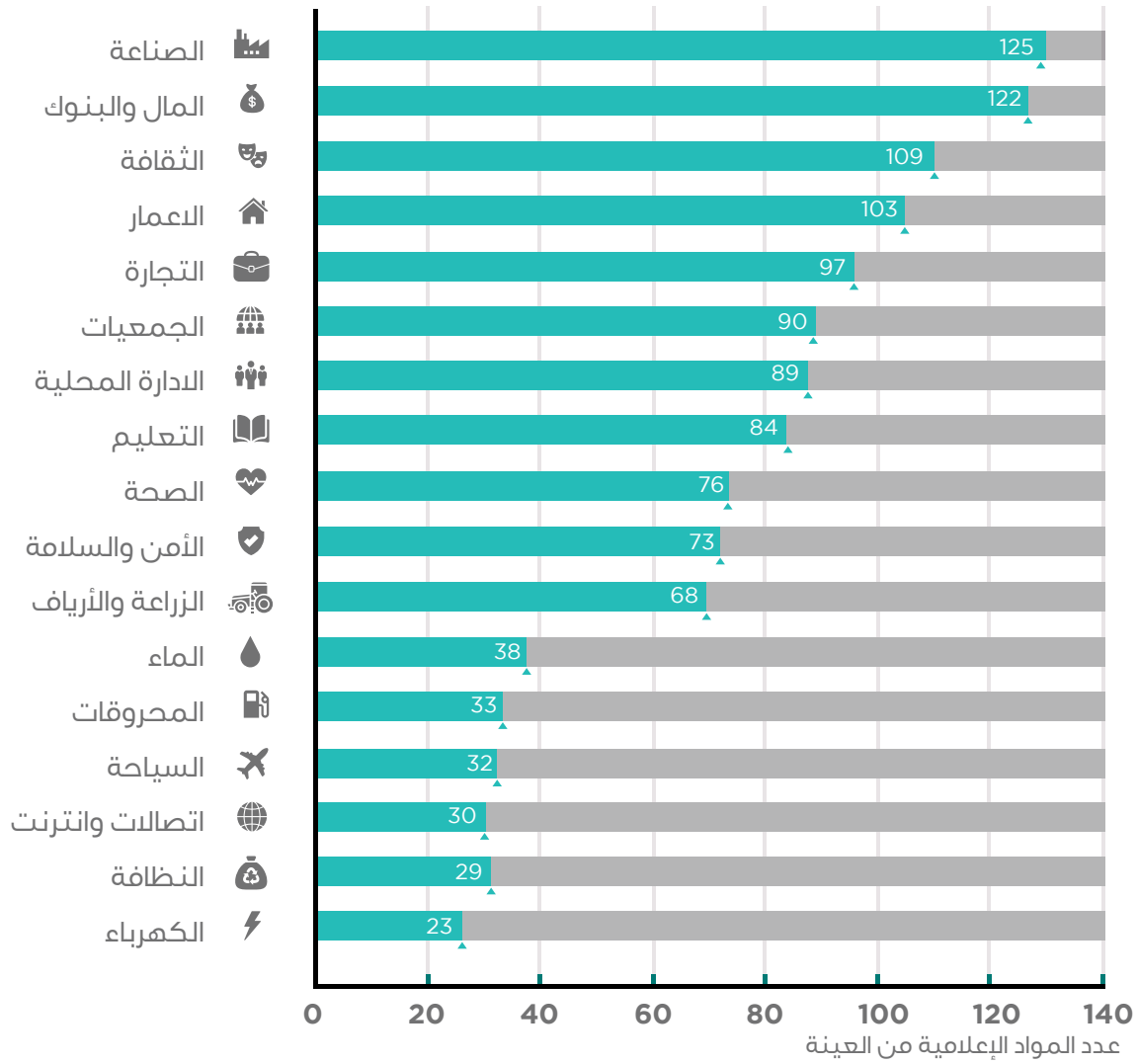
الاتجاهات العامة

موضوعات التركيز

ركزت حوالي ثلثي المواد التي تمّت مراجعتها على أخبار وتحقيقات متعلقة بالصناعة السورية ومشكلاتها، والتحديثات الجديدة فيما يخص التصنيع والقرارات المتعلقة به وتوافق ذلك في الاهتمام مع التطبيقات الحكومية التي تبين ان الصناعة كانت من أولوياتها في نفس الفترة. بالدرجة الثانية تركز الاهتمام بالنسبة للمواد المدروسة على المال والبنوك حيث غطت حوالي ثلثي المواد أيضاً، فيما حلّت الموضوعات الثقافية بمختلف أنواعها بعد ذلك. كما جاءت مسائل إعادة الأعمار في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام الاعلامي وتطابقت نسبة التغطية لها مع التجارة. وجاءت موضوعات الادارة المحليّة تالياً في فترة تزامنت مع إعلان نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة.

تطرقت أيضاً حوالي نصف المواد التي تمّت مراجعتها على قضايا التعليم وسير العملية التعليمية، وربما يُفسر ذلك بتزامن الفترة قيد الدراسة مع بداية العام الدراسي، حيث كان ذلك متوافق إلى حدّ ما مع حديث الناشطين في الاستبيان ورضاهم عن العملية التعليمية. كما غطّت 40% من المواد قضايا متعلقة بالصحة والواقع الطبي في عموم المناطق وترافق هذا الاهتمام أيضاً مع وسطية معدّل الرضا العام بالنسبة للناشطين عن خدمة الصحة.

جاء الأمن والسلامة في اهتمامات المواد الاعلامية بنسبة 38% وحلّت الزراعة والأرياف 36%، كما جاءت المواد المهتمة بالمياه بنسبة 20% ثم السياحة والمحروقات 17% والانترنت والاتصالات 16% والنظافة 15% وبقيت موضوعات الكهرباء عند 12% فقط.



شكل 13: مستوى التغطية الإعلامية بحسب القطاع

التوثيق والمطالب والتفاعل مع الحملات المدنية

كانت أكثر من 90% من المواد توثيقية و19% فقط حملت رسائل مطلبيّة فيما تفاعلت خمس المواد فقط مع حملات مدنيّة أو استجابت لها.

تركيز الوسائل الأكثر اهتماماً بالتنمية

موضوعات التركيز

ركزت المواد الأكثر متابعة للتنمية وما يتعلّق بها على موضوعات الصناعة والثقافة والبنوك والمال أيضاً متوافقة مع اهتمام التطبيقات الحكومية في نفس الفترة من السنة. وقد توافقت التغطية الاعلامية مع معدّلات رضا الناشطين في خدمات الصحة والتعليم والأمن والسلامة، فيما لم تستجب في خدمات الكهرباء والنظافة والمحروقات.

سجّل أيضاً توزيع حيادي في تغطية بعض الوسائل الاعلامية في مجالات متعلّقة بالتنمية، فيما اهتمّت وسائل أخرى دون غيرها في موضوعات الأمن والسلامة وأخرى بالمال والبنوك.

تفاعلات المناطق

نالت فقط 5 محافظات تغطية جيّدة في المواد المدروسة، وكانت دمشق أكثر المحافظات التي تناولتها المواد الاعلامية المدروسة. تركزت معظم الموضوعات التي تناولت العاصمة حول الصناعة والاعمار والمال والبنوك، أما الحسكة فأغلب المواد التي تناولتها اهتمّت بقضايا متعلّقة بعمل الجمعيات والصحة. فيما تركزت أكثر المواد التي تناولت ادلب على موضوعات الادارة المحلية والمال والبنوك والجمعيات. وكانت أغلب الموضوعات التي تناولت حلب حول قضايا الادارة المحلية والصناعة والتجارة والجمعيات.

وأما محافظات طرطوس ودير الزور ودرعا وحمص وحماة واللاذقية والسويداء والرقّة والقنيطرة فقد بقيت دون تغطية إعلامية تُذكر إلا في موضوعات قليلة ومحددة. وفي المسائل المتصلة بقضايا خارجية تناولت أكثر المواد موضوعات الصناعة والثقافة وبقيت المواد التي تناولت كل سورية مهتمة بالصناعة والمال والبنوك والثقافة.

ماذا بعد؟

ان استمرار المحاولة وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك البيانات المتوفرة والنتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، سيقدم كشف حساب دوري على مدار السنة. مما يبقي الفرصة متاحة لإغناء المساحات المشتركة بين الأطراف الفاعلة في العملية التنموية، وتطويرها بما يخدم أنشطتهم، وضمن مجال حيوي مشترك للجميع لاستثمار أفضل للموارد وتطوير ديناميات تحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري قادر على الاستمرار واستعادة سبل الحياة وفق رؤية مشتركة.

إنّ رصيد تنموي هو مبادرة مفتوحة، ودعوة لتشارك المعرفة وتبادلها في إطار محكم علمياً ومرن فكرياً. وهُنا ستغني ملاحظاتكم واقتراحاتكم المنتج وتطور آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأسرع وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني info@developmentassets.org كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لرصيد تنموي من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

